الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/603
6 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٩٥ من جدول الأعمال

مسائل السياسات القطاعية

تقرير اللجنة الثانية

المقررة: السيدة سيلفيا كريستينا كورادو - كويباس (غواتيمالا)

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة ٣ المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بناء على توصية من المكتب، أن تدرج في جدول أعمالها لدورتها الحادية والخمسين البند المعنون:

"مسائل السياسات القطاعية:

"(أ) التعاون في ميدان التنمية الصناعية؛

"(ب) الأغذية والتنمية الزراعية المستدامة".

وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ١٦ و ١٧ و ٢٧ و ٣٦ و ٣٧ المعقودة في ٢٥ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، و ٦ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ويرد سرد للمناقشة العامة التي أجرتها اللجنة بشأن هذا البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/51/SR.16 و 17 و 27 و 36 و 37). ويوجّه الانتباه أيضا للمناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها من ٣ إلى ٦ و ٨ المعقودة في الفترة من ١٤ إلى ١٧ وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.2/51/SR.3-6 و 8).

121296 111296 96-35569

9635569

٣ - ومن أجل النظر في هذا البند، كان معروضا على اللجنة الوثائق التالية:

(أ) رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها إعلان من حركة بلدان عدم الانحياز اعتُمد في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لتأسيس الحركة (A/51/462-S/1996/831)؛

(ب) رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها الإعلان الذي اعتمده وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين خلال اجتماعهم السنوي العشرين المعقود في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (A/51/471)؛

(ج) رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي أذربيجان وأوزبكستان وتركمانستان وتركيا وقيرغيزستان وكازاخستان لدى الأمم المتحدة، يحيلون بها إعلان طشقند، الذي تم التوقيع عليه في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في نهاية مؤتمر القمة الرابع لرؤساء البلدان الناطقة بالتركية (A/51/664-S/1996/930)؛

البند ٩٥ (أ) - التعاون في ميدان التنمية الصناعية

(أ) تقرير الأمين العام عن مسائل السياسات القطاعية (A/51/340)؛

(ب) مذكرة شفوية مؤرخة ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لبلغاريا لدى الأمم المتحدة، تحيل بها إعلان صوفيا بشأن علاقات حُسن الجوار والاستقرار والأمن والتعاون في البلقان، الذي اعتمده اجتماع وزراء خارجية بلدان جنوب شرق أوروبا، المعقود في صوفيا في ٦ و ٧ تموز/يوليه ١٩٩٦ (A/51/211-S/1996/551)؛

البند ٩٥ (ب) - الأغذية والتنمية الزراعية المستدامة

تقرير الأمين العام عن استخدام موارد المياه العذبة من أجل الأغذية والإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى آثار نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على إنتاج الأغذية، بما في ذلك المنتجات الزراعية - الصناعية والأمن الغذائي العالمي في البلدان النامية (A/51/431).

٤ - وفي الجلسة ١٦ المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى ببيانين استهلاليين المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن البند الفرعي (أ)، وممثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن البند الفرعي (ب) (انظر A/C.2/51/SR.16).

ثانيا - النظر في مشاريع المقترحات

ألف - مشروعا القرارين A/C.2/51/L.12 و L.46

٥ - في الجلسة ٢٧ المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل كوستاريكا، بالنيابة عن الدول الأعضاء التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، وبالنيابة أيضا عن كولومبيا، بالنيابة عن الدول الأعضاء التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، مشروع القرار المعنون "التعاون في ميدان التنمية الصناعية" (A/C.2/51/L.12)، وفيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية[١]، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع[٢]، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[٣]،

"وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٠٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية،

"وإذ تحيط علما بإعلان وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وكذلك ببيان وزراء خارجية ورؤساء وفود حركة بلدان عدم الانحياز المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦،

"وإذ تلاحظ ما يترتب على عملية العولمة، وتحرير التجارة، والتغيرات التكنولوجية السريعة، من آثار واسعة النطاق في الآفاق الاقتصادية للبلدان النامية،

"وإذ تعيد تأكيد الطابع العاجل المتجدد لتعزيز التصنيع بوصفه عاملا أساسيا في النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة للبلدان النامية وكذلك في القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمالة المنتجة،

---

(١) قرار الجمعية العامة دإ - ٣/١٨، المرفق.

(٢) قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٥، المرفق.

(٣) قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦، المرفق، الفرع ثانيا.

"وإذ تشدد على ضرورة النهوض بالتعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي في ميدان التنمية الصناعية، وعلى أهمية الدور الذي تقوم به في هذا المضمار منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية،

"وإذ تسلم بالدور المتزايد الذي يقوم به المجتمع التجاري، بما في ذلك القطاع الخاص في تعزيز العملية الدينامية لتنمية القطاع الصناعي،

"وإذ ترحب بالبرنامج الكبير الذي اضطلعت به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في ميداني الإصلاح وإعادة التشكيل، الذي يهدف إلى تعزيز دورها بوصفها وكالة التنسيق المركزية في منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية الصناعية بغية تعزيز صلتها وأثرها وفعاليتها من حيث التكاليف وكفاءتها،

"١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام[٤]؛

"٢ - تشدد على أهمية تهيئة مناخ دولي ووطني إيجابي لتصنيع البلدان النامية وتحث جميع الحكومات على اعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنمائية تستهدف، في جملة أمور، تعزيز تنمية المؤسسات، والاستثمارات المنتجة، والتكيف التكنولوجي والابتكار، وتوسيع إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان النامية في إطار نظام تجاري دولي مفتوح ومنصف وغير تمييزي ومتسم بالشفافية وقائم على قاعدة متعددة الأطراف؛

"٣ - تكرر تأكيد أهمية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بوصفه أنجع وسيلة للتعاون الدولي في ميدان التنمية الصناعية؛

"٤ - تحث البلدان المتقدمة النمو على تصحيح الاتجاه الحالي المتمثل في انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية لتمكين البلدان النامية من زيادة وتغذية مواردها المحلية لأغراض توسيع نطاق قدرتها الانتاجية الصناعية وتنويعها وتحديثها؛

"٥ - توصي بزيادة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك خطط التمويل المشترك، والصناديق الاستئمانية، وتحويل الديون إلى رأسمال سهمي، وغير ذلك من تدابير تخفيف عبء الدين، وخطط إقامة مشاريع صناعية مشتركة، وإقامة تعاون فيما بين المؤسسات، وتوفير رأسمال مساهم للتنمية الصناعية، وبخاصة في البلدان النامية؛

---

(٤) A/51/340.

"٦ - تدعو المجتمع الدولي ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، إلى دعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تكثيف وتوسيع نطاق التعاون القائم فيما بينها في مجالات عدة منها التجارة في المنتجات المصنعة، والاستثمارات الصناعية، والشراكات التجارية إضافة إلى التكنولوجيا الصناعية والمبادلات العلمية؛

"٧ - تطلب إلى منظمة التنمية الصناعية أن تجري، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي سياق دعم التعاون بين بلدان الجنوب، تقييما وتحليلا عميقين لأفضل الممارسات والدروس المستفادة في ميدان التنمية الصناعية على نحو يوفر نظرات وأفكارا عملية. وينبغي لهذا التعاون أن يحسن قدرة البلدان النامية على الانتفاع من خبراتها المشتركة في رسم سياساتها واستراتيجياتها الصناعية، وتطلب أيضا إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة؛

"٨ - تطلب كذلك إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن توسع وتعزز تفاعلها مع المجتمع التجاري بما في ذلك القطاع الخاص، في مجال المساعدة في تطوير القطاع الصناعي في البلدان النامية، ولا سيما في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

"٩ - تدعو الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة إلى تقديم الدعم اللازم لنجاح تنفيذ برنامج التحالف من أجل تصنيع أفريقيا الذي بدأته حكومات البلدان الأفريقية والقطاع الخاص في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦، في أبيدجان ويهدف إلى التعجيل بخطى التصنيع في أفريقيا عن طريق بناء القدرة الصناعية وإقامة الشراكات بين حكومات البلدان الأفريقية والقطاع الخاص على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية؛

"١٠ - تكرر تأكيد أهمية التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في توفير الدعم الفعال للتنمية الصناعية للبلدان النامية، وتطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل الاضطلاع بدورها التنسيقي المركزي في ميدان التنمية الصناعية بغية تعزيز فعالية هذا الدعم وزيادة أهميته وأثره الإنمائي؛

"١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار".

٦ - وفي الجلسة ٣٧ المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر، عرض نائب رئيس اللجنة، السيد خير الدين رامول (الجزائر)، مشروع القرار المعنون "التعاون في ميدان التنمية الصناعية" (A/C.2/51/L.46)، الذي قدمه على أساس المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/51/L.12.

٧ - وقبل اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان (انظر A/C.2/51/SR.37).

٨ - وفي نفس الجلسة، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/51/L.46 بدون تصويت (انظر الفقرة ١٦، مشروع القرار الأول).

٩ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/51/L.46، جرى سحب مشروع القرار A/C.2/51/L.12 من قبل مقدميه.

باء - مشروع القرار A/C.2/51/L.38

١٠ - في الجلسة ٣٦ المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل كوستاريكا، بالنيابة عن الدول الأعضاء التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأيضا بالنيابة عن كولومبيا، بالنيابة عن الدول الأعضاء التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، مشروع القرار المعنون "الأغذية والتنمية الزراعية المستدامة" (A/C.2/51/L.38)، وفيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قرارها ١٠٩/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

"وإذ تعرب عن قلقها البالغ إزاء اتساع نطاق ظاهرة النقص المزمن في التغذية، بما في ذلك بين الأطفال، ولا سيما في البلدان النامية،

"وإذ تعرب أيضا عن القلق لأن ندرة المياه العذبة في البلدان النامية، وفي المناطق الجافة وشبه الجافة، قد أعاقت جهود التنمية، ولا سيما التنمية الزراعية، الضرورية للأمن الغذائي،

"وإذ تعيد تأكيد الحق غير القابل للتصرف في التحرر من الجوع وسوء التغذية، المنصوص عليه في الإعلان العالمي المتعلق بالقضاء على الجوع وسوء التغذية[٥]،

"وإذ تسلم بالمساهمات التي قدمتها المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات في تحقيق توافق دولي في الآراء بشأن الأمن الغذائي والمسائل ذات الصلة،

---

(٥) تقرير مؤتمر الأغذية العالمي، روما، ٥ - ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.75.II.A.3)، الفصل الأول.

"وإذ تشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن متابعة المؤتمرات واجتماعات القمة الدولية الرئيسية التي تنظمها الأمم المتحدة، بما في ذلك تنفيذ برامج عملها،

"١ - ترحب بنتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في روما في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦؛

"٢ - تحث جميع أعضاء المجتمع الدولي، وكذلك الهيئات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، على التعاون بصورة نشطة في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية التي اعتمدت في مؤتمر القمة؛

"٣ - تطلب أن تولي الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية التي تعقد بغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، الاهتمام الواجب لمتابعة خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية؛

"٤ - تدعو لجنة التنسيق الإدارية إلى أن تتخذ قرارا بشأن الآلية المشتركة بين الوكالات لتنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية وإدماج هذه الآلية في الترتيبات القائمة، وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧ في إطار قرار المجلس ١٩٩٦/٣٦؛

"٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم سنويا تقريرا إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن تنفيذ الاعلان العالمي المتعلق بالقضاء على الجوع وسوء التغذية[1] وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، في سياق متابعة المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات، بما في ذلك تنفيذ برامج عملها؛

"٦ - تكرر تأكيد دعوتها للمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الى أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثانية والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن نتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية، بما في ذلك الإجراءات التي ستتخذ لمتابعة نتائج مؤتمر القمة على جميع الصعد المناسبة".

١١ - وفي الجلسة ٣٧ المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ، عرض نائب الرئيس، السيد خير الدين رامول (الجزائر)، مشروع القرار المعنون "الأغذية والتنمية الزراعية المستدامة" (A/C.2/51/L.47)، الذي قدمه على أساس المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/51/L.38.

١٢ - وفي نفس الجلسة، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/51/L.47 بدون تصويت (انظر الفقرة ١٦، مشروع القرار الثاني).

١٣ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ببيان (انظر A/C.2/51/SR.37).

١٤ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/51/L.47، جرى سحب مشروع القرار A/C.2/51/L.38 من قبل مقدميه.

مشروع مقرر

١٥ - قررت اللجنة، في الجلسة ٣٧ المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر، أن تحيط علما بتقرير الأمين العام عن استخدام موارد المياه العذبة من أجل الأغذية والانتاج الزراعي، بالاضافة الى آثار نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على انتاج الأغذية، بما في ذلك المنتجات الزراعية - الصناعية والأمن الغذائي العالمي للبلدان النامية، المقدم في إطار البند ٩٥ (ب) من جدول الأعمال (انظر الفقرة ١٧).

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

١٦ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروعي القرارين التاليين.

مشروع القرار الأول

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية[٦]، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع[٧]، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[٨]،

---

(٦) قرار الجمعية العامة د إ - ٣/١٨، المرفق.

(٧) قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٥، المرفق.

(٨) قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦، المرفق، الفرع ثانيا.

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٤٩/١٠٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية،

وإذ تحيط علما بالإعلان الذي أصدره وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين في اجتماعهم السنوي العشرين، الذي انعقد في نيويورك يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦[٩]، وببيان اجتماع وزراء خارجية ورؤساء وفود بلدان حركة عدم الانحياز في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، الصادر في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦[١٠]، وبإعلان ميدراند[١١] الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته التاسعة، وبنتائج اجتماع القمة للبلدان السبعة الصناعية الكبرى المعقود بليون، فرنسا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦[١٢]؛

وإذ تلاحظ ما يترتب على عملية العولمة، وتحرير التجارة، والتغيرات التكنولوجية السريعة، من آثار بعيدة المدى بالنسبة للآفاق الاقتصادية للبلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال،

وإذ تعيد تأكيد أهمية تعزيز التصنيع بوصفه عاملا أساسيا في النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة للبلدان النامية وكذلك في القضاء على الفقر، وتسهيل التكامل الاجتماعي، وإدماج المرأة في عملية التنمية، وإيجاد فرص العمالة المنتجة،

وإذ تشدد على ضرورة النهوض بالتعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي في ميدان التنمية الصناعية، وعلى أهمية الدور الذي تقوم به في هذا المضمار منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية،

وإذ تسلم بالدور المتزايد الذي يقوم به المجتمع التجاري، بما في ذلك القطاع الخاص في تعزيز العملية النشطة لتنمية القطاع الصناعي،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام[١٣]؛

---

(٩) A/51/471، المرفق.

(١٠) A/51/473-S/1996/839، المرفق.

(١١) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته التاسعة المعقودة في ميدراند، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩٦، (TD/368) الجزء الأول، الفرع ألف.

(١٢) انظر A/51/208-S/1996/543.

(١٣) A/51/340.

٢ - ترحب بالبرنامج الكبير للإصلاح وبعملية إعادة التشكيل، اللذين اضطلعت بهما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛

٣ - تكرر تأكيد أهمية التعاون والتنسيق، داخل منظومة الأمم المتحدة، في توفير الدعم الفعال للتنمية الصناعية في البلدان النامية، وتطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مواصلة أداء دورها التنسيقي المحوري في ميدان التنمية الصناعية، في السياق العام لآليات التنسيق القائمة في منظومة الأمم المتحدة، ومنها لجنة التنسيق الإدارية ونظام المنسق المقيم، بحيث تزيد من فعالية هذا الدعم وأهميته وأثره الإنمائي؛

٤ - تشدد على أهمية تهيئة مناخ دولي ووطني إيجابي لتصنيع البلدان النامية، وتحث جميع الحكومات على اعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنمائية تستهدف، داخل إطار للتصنيع قائم على الشفافية والمساءلة، تعزيز تنمية المؤسسات، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتكيف التكنولوجي والابتكارات التكنولوجية، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق، والاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك لتمكين البلدان النامية من تهيئة مناخ قادر على اجتذاب الاستثمارات، بما يزيد ويستكمل الموارد المحلية اللازمة لتوسيع وتنويع وتحديث طاقتها الإنتاجية الصناعية في إطار نظام تجاري دولي مفتوح ومنصف وغير تمييزي ومتسم بالشفافية وقائم على قاعدة متعددة الأطراف؛

٥ - تكرر تأكيد أهمية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، بوصفه وسيلة ناجعة للتعاون الدولي في ميدان التنمية الصناعية؛

٦ - تنوه بمواصلة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية للتنمية الصناعية في البلدان النامية كذلك، وتطلب إلى البلدان المانحة والبلدان المستفيدة مواصلة التعاون في جهودهما من أجل زيادة كفاءة وفعالية موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للتعاون في ميدان التنمية الصناعية؛

٧ - ترحب، فضلا عن ذلك باستخدام أساليب التمويل المبتكرة، بما في ذلك خطط التمويل المشترك، والصناديق الاستئمانية، وتحويل الديون إلى رأسمال سهمي، حسب الاقتضاء، وغير ذلك من تدابير تخفيف عبء الدين، وخطط إقامة مشاريع صناعية مشتركة، وإقامة تعاون فيما بين المؤسسات، وتوفير رأسمال مساهم للتنمية الصناعية، وبخاصة في البلدان النامية؛

٨ - تدعو المجتمع الدولي ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، إلى دعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تكثيف وتوسيع نطاق التعاون القائم فيما بينها في مجالات عدة منها التجارة في المنتجات المصنعة، والاستثمارات الصناعية، والشراكات التجارية إضافة إلى التكنولوجيا الصناعية والمبادلات العلمية؛

٩ - تطلب إلى منظمة التنمية الصناعية أن تجري، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي سياق دعم التعاون بين بلدان الجنوب، تقييما متعمقا وتحليلا إضافيا لأفضل الممارسات في ميدان السياسات والاستراتيجيات الصناعية ومدى أهميتها في حالات إقليمية وقطرية بعينها، وللدروس المستفادة في ميدان التنمية الصناعية على نحو يوفر نظرات وأفكارا عملية. وينبغي لهذا التعاون أن يحسن قدرة البلدان النامية على الانتفاع من خبراتها المشتركة في رسم سياساتها واستراتيجياتها الصناعية، وتطلب أيضا إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة؛

١٠ - تطلب أيضا إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن توسع وتعزز تفاعلها مع المجتمع التجاري بما في ذلك القطاع الخاص، في مجال المساعدة في تطوير القطاع الصناعي في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال، ولا سيما في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وترحب بقيام منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بإنشاء المجلس الاستشاري الدولي لشؤون الأعمال التجارية؛

١١ - تدعو الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة إلى تقديم الدعم اللازم لنجاح تنفيذ برنامج التحالف من أجل تصنيع أفريقيا الذي بدأته حكومات البلدان الأفريقية والقطاع الخاص في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، في أبيدجان ويهدف إلى التعجيل بخطى التصنيع في أفريقيا عن طريق بناء القدرة الصناعية، ولا سيما في ميدان الصناعات القائمة على الزراعة، وإقامة الشراكات بين حكومات البلدان الأفريقية والقطاع الخاص على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية؛

١٢ - تشدد على أهمية إدماج القطاع غير الرسمي في التعاون في ميدان التنمية الصناعية، وكذلك على ضرورة تنمية القدرات البشرية، وخصوصا تعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة وتوفير خدمات الأعمال التجارية للمرأة؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

مشروع القرار الثاني

الأغذية والتنمية الزراعية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٠٩/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وإلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١/١٩٩٥ المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٥،

وإذ تعرب عن قلقها البالغ إزاء اتساع نطاق ظاهرة النقص المزمن في التغذية، خاصة بين النساء والأطفال في البلدان النامية،

وإذ تعرب عن قلقها لأن ندرة المياه العذبة في البلدان النامية، وفي المناطق القاحلة وشبه القاحلة، قد أعاقت جهود التنمية، ولا سيما التنمية الزراعية، الضرورية للأمن الغذائي،

وإذ تعيد تأكيد حق كل شخص في الحصول على الأغذية المأمونة والنافعة على نحو يتسق مع الحق في الأغذية الكافية والحق الأساسي لكل شخص في التحرر من الجوع،

وإذ تسلم بالمساهمات التي قدمتها المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات في تحقيق توافق دولي في الآراء بشأن الأمن الغذائي والمسائل ذات الصلة،

وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٦/١٩٩٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن متابعة المؤتمرات واجتماعات القمة الدولية الرئيسية التي تنظمها الأمم المتحدة، بما في ذلك تنفيذ برامج عملها،

١ - ترحب بنتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في روما في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦؛

٢ - تحث جميع أعضاء المجتمع الدولي، وكذلك الهيئات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، على التعاون بصورة نشطة ومنسقة في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية التي اعتمدت في مؤتمر القمة؛

٣ - توصي بأن تولي الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية التي تعقد بغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، الاهتمام الواجب لمتابعة خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية؛

٤ - تدعو الأمين العام إلى كفالة أن تتخذ لجنة التنسيق الإدارية قرارا بشأن الآلية المشتركة بين الوكالات لتنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية وإدماج هذه الآلية في الترتيبات القائمة، وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧ في إطار قرار المجلس ٣٦/١٩٩٦؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يكفل إجراء متابعة منسقة، على الصعيد الميداني لمؤتمر القمة العالمي للأغذية في سياق نظام الممثلين المقيمين، واضعا في الحسبان المتابعة المنسقة للمؤتمرات الدولية الرئيسية للأمم المتحدة؛

٦ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة، في دورتها الثانية والخمسين عن تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، في سياق متابعة المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات، بما في ذلك تنفيذ برامج عملها؛

٧ - تكرر تأكيد دعوتها للمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الى أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثانية والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن نتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية، بما في ذلك الإجراءات التي ستتخذ لمتابعة نتائج مؤتمر القمة على جميع الصعد المناسبة.

١٧ - وتوصي اللجنة أيضا الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر التالي:

تقرير الأمين العام عن استخدام موارد المياه العذبة من أجل الأغذية والانتاج الزراعي

تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام عن استخدام موارد المياه العذبة من أجل الأغذية والانتاج الزراعي، بالاضافة الى آثار نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على انتاج الأغذية، بما في ذلك المنتجات الزراعية - الصناعية والأمن الغذائي العالمي في البلدان النامية[١٤].

---

(١٤) A/51/431.